الجذور التاريخية للأزمة الكويتية العراقية

أ.د جمال زكريا قاسم*

من المعروف أن الحدود السياسية بين البلدان العربية قد خططت في العهد الاستعماري وتكرست تلك الحدود حين استقلت الدول العربية داخل الكيانات الاقليمية التي رسمت لها. وإذا كان دعاة الوحدة العربية يرون ضرورة تصحيح الخريطة العربية إلا أن ذلك لا يعني استخدام أسلوب القوة وإنما من الممكن أن تتطور الأمور تطورا سلميا باثارة الوعي بين الشعوب العربية وتأكيد المصالح المشتركة فيما بينها.

ولا شك أن التاريخ يمكن أن يستخدم استخداما ايجابيا من أجل تحقيق تلك الغاية بدلا من إساءة استخدامه من أجل تدعيم المطالب الاقليمية أو تحقيق نظريات تتنافى مع حرية الشعوب وتتعارض مع واقعية النظام الدولي. وحتى إذا افترضنا جدلا أن هناك دولة من الدول تملك من الأسانيد التاريخية ما يمكنها أن تؤكد دعواها في ضم دولة أخرى إليها فلا يمكن اتخاذ تلك الدعاوي مبررا لانتهاك السيادة الاقليمية لدولة لحساب دولة أخرى.

وسوف نقتصر في هذه الورقة على تتبع جذور الأزمة بين الكويت والعراق في العصور الحديثة دون أن نتوغل إلى أبعد من ذلك على غرار ما صدر أخيرًا من مؤلفات في العراق عن الحقوق التاريخية للعراق على الكويت في العصور القديمة أو في العصور الاسلامية، وذلك لسبب بسيط وهو أنه لم يكن للكويت أو حتى للعراق نفسه كيانًا خاصا في تلك الحقب التاريخية البعيدة.

وقد يكون من المناسب أن نتخذ من العهد العثماني بداية لجذور الأزمة بين الكويت والعراق وبصدد ذلك يمكن أن نفرق بين مرحلتين رئيسيتين من حيث علاقة الدولة العثمانية بالكويت.

* أستاذ التاريخ الحديث ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب/ جامعة عين شمس.

المرحلة الأولى: وتمتد منذ نشأة امارة الكويت في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتتميز تلك المرحلة بنجاح الكويت رغم اعترافها بالسيادة العثمانية أن تحقق لنفسها كيانا خاصا. ويمكن الاستدلال على ذلك من حادثتين بارزتين: إحداهما رفض شيخ الكويت تسليم متسلم البصرة ومن معه الى السلطات العثمانية وكانوا قد التجئوا اليه بعد فشل ثورتهم ضد الوالي العثماني في بغداد ١٧٨٩، وثانيهما انتقال وكالة البصرة التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية إلى الكويت خلال احتلال الفرس للبصرة بين عامي ١٧٧٦ و١٧٧٩ وللمرة الثانية على أثر خلاف نشب بين مسئولي الوكالة والوالي العثماني في بغداد ١٧٩١ ـ ١٧٩٣.

المرحلة الثانية: من مراحل علاقة الدول العثمانية بالكويت فتمتد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتتميز تلك المرحلة بالتطور الذي حدث في سياسة الدولة العثمانية من حيث محاولتها تشديد قبضة يدها على الكويت وعلى غيرها من مناطق الخليج العربي الأخرى وقد ارتبطت تلك الجهود بوصول مدحت باشا الى ولاية بغداد ١٨٦٩/ ١٨٧٢ الذي بادر باعلان الكويت قضاءا عثمانيا تابعا للبصرة في عام ١٨٧٠ وأجرى بعض التنظيمات الخاصة بوضعية ذلك القضاء من حيث رفع الراية العثمانية ومنح شيخه لقب قائمقام على أن تلك التنظيمات قد أقرت من ناحية أخرى الكيان الخاص للكويت من حيث تمتعها باستقلال ذاتي وعدم دفع رسوم للدولة، بل وتقاضى شيوخ الكويت رواتب سنوية من خزانة البصرة مع التأكيد على توارث الحكم بين أفراد الأسرة الحاكمة كما يلاحظ أيضا أنه على الرغم من أن شيخ الكويت قد منح لقب القائمقام إلا أنه لم يثبت استخدام هذا اللقب في الكويت من الناحية العملية. ومع تلك الخصوصيات التي انفردت بها الكويت إلا أن اعلانها قضاءا عثمانيا تابعا للبصرة وفرض السيادة العثمانية عليها قد ترك أساسا ارتكزت عليه الدولة العثمانية كما ارتكز عليه العراق فيما بعد باعتباره وريثا للدولة العثمانية في تلك الجهات للمطالبة بالكويت.

ومع نهاية القرن التاسع والسنوات الأولى من القرن العشرين أخذت الكويت تتعرض لمنافسات دولية شديدة خاصة من قبل بريطانيا وألمانيا التي كانت تعمل على أن تتخذ من الكويت نهاية لخط سكة حديد بغداد، ولذلك كان من الطبيعي أن تندفع انجلترا لادخال الكويت في دائرة نفوذها. ولما كانت الحكومة البريطانية غير مستعدة لاثارة مشكلات مع الدولة العثمانية وقت تصاعد تيار حركة الجامعة الاسلامية لذلك توصلت الى صيغة تعهد سرى وقعه شيخ الكويت في عام ١٨٩٩ وفيه ألزم نفسه وورثته وخلفائه من بعده بألا يتنازل ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا يعطي لتملك أو لأي غرض آخر أي جزء من أراضيه إلى حكومة أو رعايا

دولـة أخرى وكـذلك لا يستقبل وكيـلا أو ممثلا من جـانب دولـة أخرى دون مـوافقـة الحكومـة البريطانية .

وعلى الرغم من أن هـذا التعهد لم يشر إلى وضعيـة السيادة العثمانية على الكـويت فانـه كان يلغيها من النـاحية الفعلية إذ أصبح لا ينبغي لشيخ الكويت بمـوجب ذلك التعهد أن يستقبل مبعوثـا أو يتنازل عن أي جـزء من ممتلكاتـه حتى للدولة العثمانيـة نفسها دون مـوافقة الحكـومة البريطانية .

وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك الـوضع الجديد إلى تأزم العلاقات بين الكويت وبـريطانيا من ناحيـة وبين الدولـة العثمانية ومن ورائهـا ألمانيا من نـاحية أخرى حين رفض شيـخ الكويت استقبـال بعثة ألمانيـة وصلت إلى الكويـت في عام ۱۹۰۰ للمفاوضة على شراء قطعـة أرض من الكويـت لجعلها نهاية لخط سكـة حديـد بغداد . وعلى أثـر اتجاه الدولـة العثمانية لارسـال حملة عسكرية إلى الكويت لاقصاء حاكمها بادرت بـريطانيا بكشف علاقتها السرية بشيخ الكويت في عام ۱۹۰۱ ، على حين عمـدت الدولة العثمانيـة على أثر وقوع تلك الأزمـة الى تقليص حدود الكويـت الشمالية في عام ۱۹۰۲ وكانت هذه هي المرة الأولى التي تثـار فيها مشكلة الحدود بين الكويت وولايـة البصرة ، كما أخذت عـلاقة الكـويت بالـدولة العثمانيـة منذ ذلك الـوقت بعدا جـديدا فبعـد أن كانـت ترتكـز في الماضي على وضعية الإمـارة من حيث مـدى تبعيتها للسيـادة العثمانية تحولـت الى تحديد الـوضعية الاقليمية للكـويت بحدود معينـة . وقد ظلـت مشكلات الحدود بين الكويت وولاية البصرة تثير جدلا شديدا بين بريطانيا والدولة العثمانية حتى تم توقيع الاتفاق الانجليزي العثماني في يوليه ۱۹۱۳ وفيه اعترفت الـدولة العثمانية بكيان خاص للكويت رغم تبعيتها للسيادة العثمانية واقرار حـدودها مع ولاية البصرة ، بحيث خرجت أم قصر وسفوان من تبعيتها للكـويت مقابل ضم الكـويت لجزيرتي وربـة وبوبيان ومـا جاورهـا من جزر . وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق لم يصادق عليه بسبب نشـوب الحرب العالمية الأولى فان ما جاء به من بنود خـاصة بحـدود الكويت مع ولاية البصرة قـد اتخذت أساسـا فيما بعد لتخطيط الحدود بين الكويت العراق .

واعتمادا على الحماية البريطانية اتخذت الكويت موقفـا مناوئا للدولة العثمانية حتى أن الشيخ مبـارك بن الصباح حـاكم الكويت (۱۸۹٦ ـ ۱۹۱٥) شارك بنفسـه في تأييد الحركات العـربية المناوئة لحكم الاتحادين في البصرة ، كما استجـاب الى الحكومة البريطانيـة بمقتضى التبليغ الذي وجه إليه في نوفمبر ۱۹۱٤ على أثر اعلان الدولة العثمانية الحرب على بريطانيا بأن يبادر باحتلال أم قصر وسفوان وبوبيان ، ويمنع بالتعاون مع غيره من الشيـوخ المرتبطين بعلاقات تعاهدية مع

الحكومـة البريطانيـة على منع الامدادات العثمانيـة من الوصـول الى البصرة حتى وصـول القوات البريطانية . وتضمن التبليغ حمايته من أية آثـار تترتب على ما يقوم به من أعمال . وبذلك وقفت الكويـت إلى جانب بـريطانيـا على عكس العراق الـذي دارت فيه أعنف المعـارك بين بريطـانيا والدولـة العثمانية ثم طبق فيـه نظام الانتـداب بعد هزيمـة الدولـة العثمانية في الحرب بينما ظلت الكويت تحت الحماية البريطانية .

وبتنازل الدولة العثمانية بمقتضـى معاهدة سيفر ١٩٣٠ عن البلاد العـربية التابعة لها بما في ذلك الكويت وتأكيد ذلك التنازل من قبل الجمهورية التركية بمقتضى المادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان ١٩٢٣ ، أصبح لا يعتمد من وجهة نظر القـانون الدولي بدعاوي العراق بالسيادة على الكويت أو ادعائه بأنه وريث للدولة العثمانية في مناطق قد تنازلت عنها بالفعل .

وقـد اقتضى زوال السيـادة العثمانيـة وقيـام الحكم الوطنـي في العراق واستقـلالـه في عـام ١٩٣٢ ، اعادة تخطيط الحدود بينه وبين الكـويت وتم ذلك بالفعل استندا لـلاتفاق الانجليزي العثماني ١٩١٣ السابق الاشـارة إليه ، ورغم ذلك فلم تلبث أن أثيرت الأزمـات بين البلدين كما تباينت سياسة العراق تجاه الكويت بين الـدعوة إلى الوحدة أو الاتحاد أو ضمها إليه . وقد لقيت فكرة الاتحاد أو الوحدة مع العراق استجابة لدى بعض الشباب الكويتي كما تحمس لها كثير من أعضاء المجلس التشريعي الـذي تأسس في الكويت في عـام ١٩٣٨ ، الـذين نظروا إلى العـراق باعتباره جارا قـويا مستقلا ومن ثم أيدوا المطالب القوميـة التي كان يطلقها الملك غازي ١٩٣٢ ـ ١٩٣٩ من إذاعته الخاصة بقصر الزهور، بيد أن هذا الاتجاه القومي لم يلبث أن تحول في العراق إلى فكرة ضم الكـويت وكان ذلك في تقـديرنا نتيجـة لمجموعـة من العوامل يمكن ابـرازها على النحو التالي :

أولا: تفـاقم مشكلات الحدود بين الكـويت والعـراق ، ولما كانت تلك الحدود لا يعترضهـا فواصل طبيعية أو بشرية فقد ساعد ذلك على تجارة الأسلحـة والتهريب وهي أمور عدها العراق اضرارا بمصالحه الأمنية والاقتصادية .

ثـانيا : اكتشاف حقل البرقـان في عام ١٩٣٨ وهو من أضخم حقول النفط في الكـويت مما دفع العراق إلى التحول بفكـرته إلى ضم الكويت على أمل الاستفادة من الثـروة النفطية المرتقبة في الكويت .

ثـالثا : حل المجلس التشريعي في الكـويت عقب وقـوع أزمـة بينه وبين الشيخ ولم يكن قـد مضى على تشكيلـه أكثر من ستـة أشهر ممـا كان مبررا للعـراق لشن هجومـه العنيف على شيخ

الكويت متهما إياه بالاستبداد والتعسف .

وأخيرا تأثير الأحداث التي وقعت في القارة الأوروبية على السياسة العراقية بعد أن نجح هتلر في تكوين الأنشلوص وضم مقاطعة السوديت ويظهر ذلك واضحا في تركيز الدعاية العراقية على الكويت باعتبارها تشكل المقاطعة الجنوبية للعراق . وهناك ما يشير إلى أن الانجليز كانوا وراء حادثة مصرع الملك غازي في عام ١٩٣٩ إثر اكتشافهم لخطة عراقية كانت تدبر لغزو الكويت عسكريا . وقد أتاح نشوب الحرب العالمية الثانية الفرصة لبريطانيا لتحكم سيطرتها على الكويت كما عززت قواتها العسكرية في العراق خاصة بعد قمعها لحركة رشيد عالي الكيلاني في عام ١٩٤١ .

ولم تلبث فكرة اتحاد الكويت مع العراق أن أخذت تفقد أنصارها في الكويت مع بداية تصدير النفط الكويتي في عام ١٩٤٦ ، ويظهر ذلك واضحا في مقاومة الكويت العنيفة اتجاه نوري السعيد ضم الكويت إلى الاتحاد الهاشمي في عام ١٩٥٨ ، ولم ينقذها من هذا المشروع سوى قيام ثورة تموز في العراق ومقتل نوري السعيد على أثر قيام تلك الثورة في عام ١٩٥٨ .

ومما يسترعى الانتباه أن الحكومة العراقية لم تثر خلال السنوات الثلاث الأولى من بداية الثورة الوضع في الكويت وعلى العكس من ذلك طلبت فتح قنصلية لها هناك كما ساندت الكويت في الانضمام إلى العديد من المنظمات العربية والدولية استكمالا لشخصيتها ، بينما أن تلك السياسة لم تلبث أن تبدلت فجأة إثر استقلال الكويت في ١٩ يونيه ١٩٦١ حين أعلن عبد الكريم قاسم أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق مثيرا ادعاءات العراق التاريخية على الكويت منذ العهد العثماني كما برر مطالبه بضم الكويت برغبة العراق في ايصال الماء العذب إلى الكويت وتحريرها من المستغلين لمواردها معلنا في الوقت نفسه رفضه مبدأ الاستفتاء في الكويت نظرا لأغلبية العناصر الوافدة من الايرانيين والهنود والباكستانيين وغيرهم .

وعلى الرغم من أن عبد الكريم قاسم كان يدرك استحالة تنفيذ ادعاءاته فانه اندفع فيها بهدف صرف الأنظار عن المشكلات الداخلية التي كان يواجهها وعلى الأخص صراعه مع الأكراد وان كان هناك من يرى أن بريطانيا كانت من وراء تلك الأزمة حتى تقضي على المعارضة ضد اتفاقية المساعدة التي أبرمتها مع الكويت وأن تتغاضى الكويت عن المطالبة بسحب أرصدتها الاسترلينية ثمنا لحماية بريطانيا لها .

وقد استمرت تلك الأزمة حتى فبراير ١٩٦٣ في خلالها عرضت المشكلة على مجلس الأمن والجامعة العربية ونشرت الحكومتان العراقية والكويتية مجموعة من الوثائق التي تؤيد وجهة نظر

كل منهما في الوقت الذي سحب فيه العراق بعثاتة الدبلوماسية من العواصم العربية والأجنبية التي استقبلت بعثات كويتية دبلوماسية مما وضعه في عزلة عربية ودولية شديدة.

وبقيام ثورة ١٩٦٣ وانهيار حكم عبد الكريم قاسم بادر النظام البعثي بالاعتراف باستقلال الكويت واتفقت الدولتان على تعزيز التعاون الثقافي والاقتصادي وقدمت الكويت قروضا بلا فوائد للعراق الذي أعرب عن استعداده لتزويد الكويت بحاجتها من مياه شط العرب وان كانت الكويت لم تسع من جانبها لتحقيق ذلك إذ ظلت تفضل عدم الاعتماد على العراق في مسألة حيوية كهذه.

غير أن انفراج الأزمة بين الكويت والعراق لم يحل دون توتر العلاقات بين الدولتين وحدث ذلك في مناسبتين ارتبطتا بمشكلات الحدود الأولى في أكتوبر ١٩٦٦ حين أرسل العراق قوات عسكرية إلى جزيرتي وربة وبوبيان احتجاجا على عدم اشراكه في مباحثات الجرف القاري بين الكويت والسعودية وإيران، ولم تتراجع القوات العراقية إلا بعد أن قدمت الكويت قروضا أخرى للعراق لتمويل بعض مشروعاته التنموية.

أما المناسبة الثانية الخاصة بمشكلات الحدود فقد حدثت في مارس ١٩٧٣ حين أقدمت بعض دوريات الشرطة العراقية على احتلال مركز الصامتة التابع للكويت باعتباره مفتاحا لميناء أم قصر العراقي الذي تركزت فيه مشروعات العراق البحرية بعد توقيعه معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٢، وقد شهدت السنوات الممتدة من عام ١٩٧٣ حتى نشوب الحرب العراقية الايرانية في عام ١٩٨٠ عدة محاولات لتسوية مشكلات الحدود لم تحقق نجاحا بسبب اصرار العراق على تنازل الكويت عن سيادتها على جزيرة وربا وأن تؤجر له نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ عاما مقابل موافقته على تثبيت الحدود البرية مع الكويت.

ومع أن سنوات الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ قد تميزت بعلاقة متميزة بين البلدان خاصة وأن الكويت قدمت مساندتها للعراق إلى درجة تعريض أمنها للخطر، فانه لم تمض أكثر من سنتين حتى نشبت أخطر أزمة في تاريخ العلاقات الكويتية العراقية أقدم العراق من خلالها على اجتياح الكويت عسكريا واعلانها قضاءا عراقيا مؤكدا حقوقه التاريخية عليها وان كان الأمر في تقديرنا ليس مجرد إثارة حقوق تاريخية بقدر رغبة العراق في ثروة الكويت وموقعها البحري للتخلص من اختناقاته البحرية فضلا عن تأكيد موقعه كدولة خليجية رغم خطورة ما ينطوي عليه ذلك الموقف من تداعيات سياسية واقتصادية واستراتيجية بعيدة المدى ليس فيها يتعلق بمستقبل منطقة الخليج العربي فحسب وإنما بمستقبل النظام العربي بصفة خاصة والنظام الدولي بصفة عامة...